٧ مقارنة البدائل السوقية واللاسوقية: الجوانب التجريبية

مصادر القوة والمزالق للمقارنات النوعية

لما كانت الكفاءة هي أكثر معايير الأداء التي نوقشت آنفاً قابلية للقياس، فإن هناك نزعة واضحة للتركيز عليها في المقارنات بين أداء السوق واللاسوق. هذا التأكيد يذكرنا بالمثل القائل بأن فلاناً يبحث عن المفتاح في دائرة الضوء وليس في المكان الذي سقط فيه المفتاح. وقد يقول ناقد لاذع، وإن كان نقده لا يجانب الدقّة تماماً إن علم الإجتماع المعاصر بعامة وعلم الإقتصاد بوجه خاص ينزع للإهتمام بما يمكن قياسه وتحديد كمياته أكثر من اهتمامه بما هو هام ووثيق الصلة بالموضوع.

وفي الوقت الذي يمكن الإعتراف فيه بأن هذا النقد له وجاهته، إلا أنه يمكن الردُّ عليه بنجاح دون الإفراط في الزعم حول مزايا التحديد الكمي. فالخيار بين البدائل السوقية واللاسوقية ومختلف الصيغ المشتركة المحتملة منهما تنطوي، وغالباً ما يجب أن تنطوي على أحكام نوعية هامة، وفي بعض الأحيان غالباً ما تتعلق بالمعايير الأقل قابلية للقياس وهي معايير العدالة والمشاركة والمساءلة. ومع ذلك، فإن هذه الأحكام النوعية ذاتها يمكن أن تزداد وضوحاً وتركيزاً إلى حدٍ كبير عن طريق الإدراك الأكبر لحقيقة ما إذا كانت مكاسب الفعالية أو خسائرها مرتبطة بخيار أو آخر من الخيارات، وإذا ما كان الأمر كذلك فما حجم هذه المكاسب أو الخسائر وبأي من الخيارات ترتبط.

وعلى سبيل المثال، حتى لو كان الخيار س يبدو أفضل من الخيار ص على أساس من العدل أو المشاركة أو المساءلة، فمن الأمور الهامة عادة في عملية صنع القرار التساؤل حول حجم خسائر الفعالية التي يمكن حدوثها بسبب إنتقاء خيارٍ دون آخر. وفي الحالات النادرة التي يتغلب فيها بديل على آخر أو على عدة بدائل، بصورة كاملة، فإنه لن تكون هناك أية إستجابة أخرى. وبمعنى آخر، فإن الخيار س سيكون أفضل من ص لا بناءً على الأسس

النوعية الخاصة بالعدالة والمشاركة فحسب، بل كذلك لأن الخيار س لا ينطوي في نفس الوقت على أية خسائر في الكفاءة مقارنة بالخيار ص.

وعلى أية حال، فإن التبادل قائم بين هذه الأبعاد في أكثر الحالات. وعلى سبيل المثال فقد تبدو زيادة قيمة دفعات الرعاية الإجتماعية المباشرة، أو توفير الدفعات المالية المباشرة للذين يتلقونها من بين ذوي الدخل المحدود من خلال ضريبة الدخل السلبية (أي إعطاؤهم الدفعات المالية وعدم تقاضي ضرائب دخلٍ عليهم) قد تبدو هذه العملية مُفضَّلة من الناحية الإجتماعية كنوع من العدالة والإنصاف. أما لو كان الخيار الأول من هذه البدائل يؤدي إلى تخفيض إمداد الأيدي العاملة بنسبة ثلاثة بالمائة على سبيل المثال والخيار الثاني يخفِّض هذا الإمداد بنسبة واحد بالمائة فقط، فإن الخيار الثاني قد يكون هو السياسة المفضلة لتحقيق التغيير المطلوب على توزيع الدخل. وحتى لو كانت الإعتبارات الإجتماعية أو البيئية وليس اعتبارات الكفاءة هي المبرر للإبقاء على قاعدة عسكرية في منطقة ما بدلاً من اغلاق تلك القاعدة، أو لإرساء عقد مشتروات على متعهد دون آخر، فلا زال من الأمور الهامة مع ذلك معرفة ما إذا كانت خسائر الكفاءة الناجمة عن أخذ الاعتبارات المذكورة في الحسبان ستكون قليلة أو كبيرة الحجم مقارنة بالنتائج فيما لو كان الخيار قائماً على أساس الكفاءة فحسب.

إذن، فحجم الخسائر الناجمة عن نقص الكفاءة أو المكاسب المتأتية عن زيادتها هي من الأمور الهامة حتى لو كانت مسؤولية الخيار قائمة على أسس نوعية واجتماعية وتقديرية.

وباختصار، يمكن تبني، بقوة واقناع، الرأي القائل بأهمية أخذ مكاسب الكفاءة وخسائرها بعين الإعتبار عند مقارنة السياسات أو الأعمال البديلة، شريطة تجنُّب مزالق الإفتراض أو الإدعاء بأن هذه الاعتبارات ينبغي أن تكون الوحيدة أو الكفاءة، دون غيرها، التي تُتَّخذ الأساس للخيار بين البدائل. وعلى النقيض من ذلك، فلا ينبغي، عند تبني الرأي القائل بأنه ينبغي تفضيل بدائل معينة على غيرها على أسس غير احتمالات المكاسب أو المخاسر المرتبطة بتلك البدائل، لا ينبغي تجاهل أهمية احتساب المكاسب والمخاسر وثيقة الصلة.

المقارنات الكبرى والصغرى

تلخِّص الدراسة التي أجراها بورشيردنغ وبوميرين وشنايدر (**Borcherding, Pommerehne and Schneider**)، التي ذكرناها آنفاً، نتائج خمسين دراسة تجريبية تتعلَّق بصورة رئيسية

بالكفاءة الاقتصادية الجزئية: الكفاءة التخصيصيَّة في مجالات معينة من مجالات الإنتاج أو تقديم الخدمات. وقد ركَّزت دراسة بورشيردنغ وزملائه بصورة رئيسية على المقارنات بين المخرجات الخاصة والعامة (على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والمستويات المحلية) في الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا واستراليا وكندا فيما يتعلق بالكفاءة النسبية لإنتاجها (أي تكاليف تقديم وحدات إنتاجية أو خدمية متجانسة إلى حدٍ كبير) في تسعة عشر مجالاً من مجالات النشاط: شركات طيران، بنوك، خدمات حافلات الركاب، خدمات تنظيف، تحصيل ديون، خدمات الكهرباء، وقاية من الحريق، غابات، مستشفيات، مساكن، تخليص عمليات تأمين، مبيعات وخدمات تأمين، إصلاح وصيانة ناقلات عملاقة، طرق حديدية، جمع نفايات، إدخار وقروض، مسالخ، منافع مياه وتنبؤات جويَّة[1].

وفي أربعين حالة من الحالات الخمسين التي أُجريت عليها الدراسة، كان العرض المقدم من القطاع الخاص (أي السوق) أكثر فعالية مما هو عليه من القطاع العام (أي اللاسوق). وفي ثلاث دراسات (تتعلق بالخدمات الكهربائية ومستشفيات المحاربين القدامى وجمع النفايات) كانت الخدمات المقدمة من اللاسوق تبدو أقل تكلفة من تلك التي تقدِّمها السوق. وفي خمس دراسات (تتعلق بالسكك الحديدية الكندية وجمع النفايات في مدينتي سان لويس ومينيابوليس وخدمات الكهرباء في مختلف أنحاء الولايات المتحدة ومبيعات وخدمات التأمين في ألمانيا الغربية)، لم تظهر النتائج أية اختلافات بين فاعلية إنتاج القطاع العام وفاعلية انتاج القطاع الخاص، في حين كانت النتائج في دراستين منها مبهمة إلى الحد الذي لم تسمح فيه بالتوصل إلى أية نتائج. ويوضح الملحق ب خلاصةً على شكل جدول للدراسة التي أجراها بورشيردنغ وزملاؤه وكذلك دراسات مسحيَّة أخرى أحدث شأناً أجراها أوزبورن وغايبلر (Osborne and Gaebler) عام ١٩٩٢ من جهة والتي قام بها فيتزجيرالد (Fitzgerald) عام ١٩٨٨ من جهة أخرى، وتقارن هاتين الدراستين بين تقديم الخدمات من قبل القطاع العام والخاص في مجالات الرعاية الصحية والنقل وجمع النفايات وإصلاح الطائرات وحماية البيئة.

وتوصلت دراسات أخرى إلى نتائج مماثلة. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر كبير المسؤولين الإداريين في مقاطعة لوس أنجيلوس أن برنامج المقاطعة الخاص بتحويل المهام التي كانت موكلة للقطاع العام في الماضي إلى القطاع الخاص قد أدى إلى وفورات سنوية بلغت ٣٥ بالمائة في عام ١٩٨٥. وقد انطوى برنامج الخصْخَصَة (أي التحول من القطاع العام إلى

القطاع الخاص) في لوس أنجيلوس – الذي يشمل الخدمات الصحية، والتسهيلات الإدارية ومعالجة المعلومات والمتنزهات وأماكن الترفيه والخدمات الإجتماعية العامة والمهام الأخرى – انطوى على عقود سنوية بقيمة ٤٣ مليون دولار لخدمات تقدر تكاليفها بمبلغ ٦٦ مليون دولار لو جرى تقديمها على أيدي الوكالات العامة في المقاطعة[٢].

ووجدت دراسة تحليلية أخرى استكملت عام ١٩٨٤ لصالح وزارة الإسكان والتطوير الحضري (Department of Housing and Urban Development) أن تكلفة إنشاء الطرق على يد وكالات البلدية تزيد بنسبة ٩٦ بالمائة عن الإنشاءات المثيلة التي يقوم بها المتعهدون من القطاع الخاص، وأن هذه النسبة تصل إلى ٤٣ بالمئة فيما يتعلق بتنظيف الشوارع، و٧٣ بالمئة فيما يتعلق بحراسة العمارات و ٥٦ بالمائة في مجال صيانة إشارات المرور و ٣٧ بالمئة لتشذيب الأشجار. وفي جميع هذه الحالات، جرى ضبْط هذه النسب على أساس جَودة الخدمات [٣].

وزيادة على ذلك فهناك مثال آخر تقدمه دراسة تحليلية أجريت على ٢٣٥ عقداً من العقود الممنوحة من وزارة الدفاع في السنة المالية ١٩٨١و ١٩٨٢. ووفقاً لمكتب الإدارة والميزانية (Office of Management and Budget)، فإن تكاليف عملية العقود (مع القطاع الخاص) كانت أقل بنسبة ٢٤ بالمئة من العطاءات التي تقدم بها قسم العمل في الوزارة، والذي كان قد خفَّض تكاليفه بنسبة سبعة بالمئة في المعدل. واستخلص مكتب الإدارة والميزانية لسياسات التجهيزات الفيدرالية من ذلك ان «إجمالي الوفورات الناجمة عن العملية التنافسية تزيد على ٣٠ بالمئة.»[٤]

وعرضت دراسة أُجريت عام ١٩٨٨، وأُعدَّت في الأصل كرسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية راند للدراسات العليا من قبل راندي روس (Randy Ross)، عرضت مقارنات بين القطاعين العام والخاص كانت أكثر تشابكاً وتعقيداً من الدراسات التي أشرنا لها آنفاً. فقد قارن راندي روس الأداء في القطاعين العام والخاص في ثلاثة مجالات – الطاقة الكهربائية والصحة العقلية والنقل بالباصات المدرسية. ووجدت الدراسة أن من الواضح أن القطاع العام يقوم بتوزيع الكهرباء بشكل أكثر كفاءةً من كل من الشركات الخاصة الخاضعة للّوائح وتلك التي لا تخضع لها، لأسباب عزاها الباحث إما لجودة الإدارة في القطاع العام في هذا المجال (الكهرباء) أو للمبالغة في راس المال المخصص لذلك في الشركات الخاصة الخاضعة للوائح، أو للمبيعات الأكثر ارتفاعاً وتكاليف الإعلان التي تتحملها الشركات الخاصة.

وعلى النقيض من ذلك، وجد أنه في مجال الصحة العقلية فإن كلاً من مهام الانتاج والتأمين تتم بفعالية أكبر في القطاع الخاص مما هي عليه في الحكومة، على الرغم من أنه (أي الباحث) يرى أن العدالة والمشاركة والمساءلة قد تبرر هذا الافتراض في هذا المجال من مسؤوليات القطاع العام.

وأخيراً وجد راندي روس في مجال النقل بالباصات المدرسية أنه في الوقت الذي نرى فيه أن عمليات القطاع الخاص أكثر كفاءةً، فإن الترتيبات التي تقوم بها المؤسسات التربوية التي تشمل العمليات المشتركة من القطاعين قد أدت عملها بكفاءة تكاد تكون مقاربة لكفاءة القطاع الخاص منفرداً. ومن الواضح، فإن وجود عمليات نقل مدرسية يقوم بها القطاع الخاص تعمل كحافز لزيادة كفاءة النقل بالباصات المدرسية التي يقوم بها القطاع العام، وهي الحوافز التي ما كانت لتوجد في غياب مثل هذه المنافسة[٥].

وكما أشرنا فيما سبق، فإن الدراسات التي استعرضها بورشيردنغ وزملاؤه وكذلك الدراسات المقارنة التي أشرنا لها آنفاً، كلها تركّز على ما أسميته كفاءة الاقتصاديات الجزئية – وأعني بذلك تكاليف مدخلات تقديم أو إنتاج خدمة أو مُنتج ما في وقت محددٍ ما. وهناك طريقة أخرى لمقارنة نتائج السوق واللاسوق تتمثل في الدراسات التجريبية التي أجراها كيث مارسدن (**Keith Marsden**) من العاملين في البنك الدولي، وكذلك التي أجراها مؤلف هذا الكتاب إلى مؤسسة راند، التي تعالج ما سأسميه كفاءة الإقتصاديات الكلية. ففي حين تركّز الدراسة المسحية التي قام بها بورشيردنغ على قطاعات أو صناعات معيَّنة داخل الاقتصادات القومية في وقت محدد ما، فإن الدراسة الخاصة بالإقتصاديات الكلية تعالج المقارنات ما بين الدول من حيث معدلات النمو فيها بمرور الوقت. وفي الوقت الذي تركّز فيه دراسة بورشيردنغ على الكفاءة التخصيصية، فإن الدراسات التي قام بها مارسدن ومؤسسة راند تركّز على الكفاءة الدينامية[٦].

وتتمثَّل إحدى المشاكل الصعبة في المقارنات الإقتصادية الكلية ما بين الدول، فيما يتعلق بالتفريق بين السوق واللاسوق في اختيار ميزان ملائم لقياس الحجم النسبي لكل من القطاعين السوقي واللاسوقي. فقد ركّزت دراسة مارسدن على العلاقة بين الضرائب والأداء الإقتصادي، في حين قامت دراسة راند بالتركيز على الإنفاق الحكومي وعلى عائدات الضرائب كمؤشرات على الحجم النسبي للقطاع اللاسوقي. وكل من هذين المقياسين – الضرائب والإنفاق الحكومي – هما، في أفضل الحالات، مجرد بديلين لقياس حجم ومدى

القطاع اللاسوقي. وقد يكون الإنفاق الحكومي مؤشراً أفضل (من الضرائب) لأنه أكثر شمولاً، إذ طالما أن معظم الموازنات القومية تنزع إلى العجز غالباً، أكثر ما تكون متوازنة أو ذات فائض، فإن الانفاق الحكومي يتضمّن عائدات الضرائب وغالباً ما يزيد على عائدات الضرائب هذه.

ومع ذلك، فقد تُخْطىء كل من النفقات (الحكومية) والضرائب في إعطاء صورة دقيقة عن مدى حجم النشاط اللاسوقي والتدخل الحكومي. وعلى سبيل المثال، فإن الانفاق الحكومي كجزء من إجمالي الناتج العام في عام ١٩٨٩ كان في ألمانيا (٤٦ بالمئة)، أقل بنسبة طفيفة مما كان عليه في فرنسا (٤٩ بالمئة)[٧]، ولكنّ الإقتصاد الفرنسي أكثر **قابلية للتوجيه** – أي أنه خاضع للرقابة والتأثير اللاسوقيين – من الإقتصاد الألماني الأكثر تنافسية والأكثر توجّهاً سوقياً. وبالمثل، فإن ذلك الجزء من إجمالي الدخل القومي لكوريا الجنوبية الذي تمثّل في الانفاق الحكومي (بنسبة ١٧ بالمئة) لعام ١٩٨٩ كان مساوٍ تقريباً للانفاق الحكومي في الهند (١٨ بالمئة) على الرغم من أن دور قطاع السوق ومدى حيويته أكبر بكثير، كما هو ظاهر، في كوريا مما هو عليه في الهند[٨].

وما نريد قوله هو أن مدى التدخل اللاسوقي أو الرقابة اللاسوقية لا يمكن الاستدلال عليه عن طريق عائدات الضرائب الحكومية أو الإنفاق الحكومي إلا بصورة جزئية. فقد تكون التدخلات الحكومية التنظيمية والتشريعية والبيروقراطية واسعة النطاق أو محدودة المدى، رغم أنه قد لا تعكس النفقات الحكومية أو عائدات الضرائب بصورة دقيقة الدور الذي تلعبه اللاسوق أو الحُكْم الذي تفرضه اللاسوق[٩]. زد على ذلك، أنه في الحسابات القومية لمختلف الدول، غالباً ما تتضمن الأرقام الخاصة بالانفاق الحكومي نسباً متفاوتة من دفعات التحويلات بدلاً من التجانس الذي لا يعكس بصورة رئيسية سوى القيمة المضافة التي يقدمها القطاع اللاسوقي إلى الانتاج القومي. ومع ذلك فإن مثل دفعات التحويلات هذه لها أهميتها بالنسبة للتفريق بين السوق واللاسوق لأنها تدل على جانب من جوانب تأثير اللاسوق على القطاع السوقي.

وتقوم الدراسة التجريبية التي أجراها مارسدن على عيِّنة محكمة من عشرة أزواج من الدول وتغطي الفترة ما بين ١٩٧٠و ١٩٧٩. ويبلغ مستوى دخل الفرد الواحد في كل من الدولتين المكونتين للزوج نفس مستوى دخل الفرد في الدولة الثانية المكونة للزوج تقريباً ولكن هناك اختلافات حادة في نسبة عوائد الضرائب إلى إجمالي الدخل العام في الدولتين. وهكذا فإن كل زوج من الأزواج العشرة يضم دولة ذات ضرائب منخفضة وأخرى ذات

ضرائب عالية، مع تراوح في مستويات معدل الدخل للفرد الواحد ما بين ٢٠٠ دولار و ٣٠٠ دولار من جهة و ٨٨٠٠ دولار و ١٢٠٠٠ دولار من جهة أخرى وفق قيمة الدولار عام ١٩٧٩، لكل من الأزواج العشرة في المجموعة[١٠].

وأرجع مارسدن معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي في السبعينات لكل من الدول العشرين على النسبة المطابقة لعائدات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي. وهذه النسبة هي كما أسلفنا مؤشر ملائم، وان كان غير كامل، على حجم أو مدى القطاع السوقي الحقيقي. وكانت النتيجة التي توصل لها مارسدن هي علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدلات النمو وعائدات الضرائب في الدخل: وكان ذلك أنه في المعدل، وبالنسبة لعيِّنة البحث ككل فإن لكل واحد بالمائة زيادة في نسبة عائدات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي هناك هبوط في النمو السنوي بمعدل ٣٦ر٠ بالمئة. وزيادة على ذلك، فإن حوالي ٤٥ بالمئة من التغيّر في معدلات النمو السنوي الوسطي في العينة المكونة من عشرين دولة يمكن تفسيره بسبب التغيُّرات في نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي لكل دولة[١١]. وقد جرى تلخيص النتائج الرئيسية التي توصل لها مارسدن في الجدول رقم ٧-١.

وعندما نتذكر المناقشة التي أجريناها سابقاً للعدالة التوزيعية كأحد المعايير للمقارنة بين مخرجات السوق واللاسوق، فإن مارسدن وجد كذلك أن الصلة بين عائدات الدخل

جدول رقم ٧-١

التحليل التراجعي للنمو الإقتصادي وعائدات الضرائب لمجموعة مختارة من الدول، ١٩٧٠-١٩٧٩

معادلة التراجع	عدد الملاحظات	معاملات ارتباط التراجع في نسبة عوائد الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي	الثابت	(معامل التحديد) (R^2)
مجموع العيِّنة	٢٠	-٣٦ر٠ (-٣ر٨٠)	١١ر٣	٤٥ر٠
الدول ذات الدخل الأقل	١٠	-٥٨ر٠ (-٣ر٩٠)	١٣ر٩	٦٦ر٠
الدول ذات الدخل الأعلى	٢٠	-٣٤ر٠ (-٢ر٩٠)	١١ر٨	٥٢ر٠

العالية والمنخفضة نسبياً لا تبدو وكأنها على حساب عدالة توزيع الدخل في الدول ذات الضرائب المنخفضة/عالية النمو، كما لا تبدو وكأنها على حساب نمو الاستهلاك وتحسين الخدمات الحكومية أو زيادة الرعاية الإجتماعية (كما تنعكس على التغيرات في وفيات الأطفال ومعدل توقعات الحياة) في الدول في نفس مستويات المزاوجة بالنسبة لدخل الفرد الواحد[١٢].

وفي حين أن بحث مارسدن هذا له أهميته ووثيق الصلة، فإننا ينبغي أن نضع عدة تحفظات عند تفسير النتائج التي توصل لها:

أولاً، ينبغي معالجة البيانات المتعلقة بالمقارنات العالمية للدخل بالدولار وكذلك المقارنات العالمية لمعدلات النمو بحذر، كما يوضح مارسدن نفسه ذلك بصراحة. فاستخدام معيار الدولار لدول ذات بنى اقتصادية مختلفة وأسعار نسبية مختلفة ومشاركة مختلفة في التجارة العالمية ودرجات مختلفة من المبالغة في تقييم معدلات التبادل المالي، كل ذلك يؤدي إلى نتائج هي موضع تساؤل. وثانياً، ففي حين أن مصادر البيانات التي يستخدمها (مارسدن) هي أفضل البيانات المتاحة حتى وقت الدراسة، فإن هذا مجال أفضل ما فيه ليس جيداً تماماً. وأخيراً، فإن الأداء الإقتصادي القومي – وبخاصة في الدول الأقل تطوراً – يعتمد، بالتأكيد، على عديد من العوامل الأخرى بالإضافة إلى عائدات الضرائب، أو الحجم النسبي للقطاعين السوقي واللاسوقي. وعلى سبيل المثال، فإن النمو الإقتصادي يعتمد بصورة حاسمة على الاستقرار السياسي وعلى التعليم والتدريب ونوعية القوى العاملة. كما يتأثر هذا النمو بالسياسات النقدية وسياسات تبادل العملات الأجنبية والسياسات التجارية. ومن الواضح، أن أبعاد السياسات الهامة هذه لا تنعكس على نسبة الضرائب كمقياس لحجم القطاع اللاسوقي أو على مقياس الانفاق الحكومي المستخدم في الدراسات التي أجرتها مؤسسة راند والتي ستتم مناقشتها فيما يلي.

وكالدراسة التي أجراها البنك الدولي فإن الدراسة التجريبية التي أجريت في مؤسسة راند قد ركّزت على الأداء الإقتصادي العالمي وفي مختلف الفترات الزمنية [١٣]. والمقياس الذي اتخذ لتقييم الأداء، تماماً كما هو المقياس الذي اتخذه مارسدن في دراسته، هو المعدلات السنوية للنمو في إجمالي الدخل المحلي الحقيقي. والفروق الرئيسية بين دراسة راند ودراسة مارسدن هي ما يلي:

١. كانت عيِّنة دراسة راند أكبر إلى حدٍ ما – سبع وعشرون دولة بدلاً من عشرين. وتم اختيار الدول، بصورة رئيسية، وفق مدى توافر البيانات الموثوقة القابلة للمقارنة إلى حدٍ معقول، بدلاً من طريقة أزواج الدول المستخدمة في دراسة مارسدن. وتغطي الدول في دراستنا مجموعة كبيرة ذات معدلات مختلفة لدخل الفرد الواحد ومستويات تنمية مختلفة، ولكننا لم نقم بعملية مقارنة دقيقة للدول ذات المستويات الواحدة من الدخل كما في دراسة مارسدن.

٢. تضم دراستنا ١٣ دولة من بين الدول ذات الدخل الأعلى (هي استراليا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وايرلندا والنرويج واسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا الغربية).، وتسع دول من الدول ذات الدخل المتوسط (هي الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكوستاريكا وجمهورية الدومينكان والمكسيك وبراغواي وكوريا الجنوبية وتونس)؛ وخمس من الدول ذات الدخل المنخفض (هي اندونيسيا وكينيا وملاوي وتايلند وزائير)[١٤]. ويتراوح مدى معدل دخل الفرد الواحد في هذه العينة من أقل من ١٣٠٠ دولار في العام بالنسبة لمجموعة الدول ذات الدخل المنخفض إلى ما بين ١٣٠٠ دولار و ٢٦٠٠ دولار للدول ذات الدخل المتوسط، وفوق ٢٦٠٠ دولار للدول ذات الدخل الأعلى.

٣. اشتملت الدراسة الأصلية التي قامت بها مؤسسة راند على الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٨٢ في حين شملت دراسة مارسدن الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩. وقد جرى كذلك تحديث دراسة راند لتشمل الفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٧.

٤. إستَخدمنا كلاً من إجمالي الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب كمتغيِّرات مستقلة في التحليل التراجعي مقارنة باستخدام مارسدن لعائدات الضرائب فحسب. وفي الحالتين جرى التعبير عن الإنفاق الحكومي والمتغيرات الضريبية ككسور من إجمالي الناتج المحلي.

ومما تجدر ملاحظته أن العلاقة بين إجمالي مجموع الإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب للسبع وعشرين دولة في عيِّنة الدراسة هي عالية، أي ٩٦ر٠ للفترة ١٩٧٢ – ١٩٨٢و ٩٣ر٠ للسنوات ١٩٨٣ – ١٩٨٧، ولذلك فلا ينبغي أن تكون النتائج مختلفة على هذا الأساس. ومن وجهة تركيزنا على الأسواق والحكومات في هذا الكتاب، فإن استخدام الإنفاق الحكومي الإجمالي كمؤشر على حجم ومدى الحكومة مفضل على

استخدام عائدات الضرائب لذلك الغرض. فالإنفاق الحكومي الإجمالي يفوق عائدات الضرائب بمقدار الاقتراض الحكومي لتغطية عجز الميزانية. كذلك فإن الإنفاق الحكومي يغطي تكاليف العمالة والإنتاج الحكوميين المباشرين وكذلك الدفعات المالية التحويلية والإعانات والفئات الأخرى من النشاطات اللاشرائية للحكومة، مثل المساعدات الأجنبية وفوائد الديون العامة والخدمات المدنية ومعاشات العسكريين المتقاعدين. وتعكس جميع هذه الأنماط من الإنفاق، وان يكن ذلك بصورة غير كاملة، المدى النسبي للنشاطات اللاسوقية.

وكما أشرنا فيما سبق، لا يوجد مقياس وحيد يعكس على نحو دقيق حجم القطاع اللاسوقي – وذلك بسبب التداخلات التنظيمية والتشريعية التي قد تكون أكبر أو أصغر في الدول المختلفة، ولكنها تداخلات لا يمكن معرفتها عن طريق عوائد الضرائب أو الإنفاق الحكومي. ومع ذلك فالإنفاق الحكومي الإجمالي هو مؤشر أكثر شمولاً للدلالة على حجم القطاع السوقي من عائدات الضرائب. ولما كان محطُّ تركيزنا على المقارنة بين الفشل اللاسوقي والسوقي كعقبات أمام الأداء القائم على الفعالية والعدالة والمساءلة والمشاركة، فإن الإنفاق الإجمالي يبدو أكثر ملاءمة للغرض الذي نحن بصدده.

وقد جرى تلخيص النتائج الرئيسة للدراسة التي أجرتها مؤسسة راند في الجدول رقم ٧–٢ والشكل رقم ٧–١.

شكل رقم ٧–١ الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي

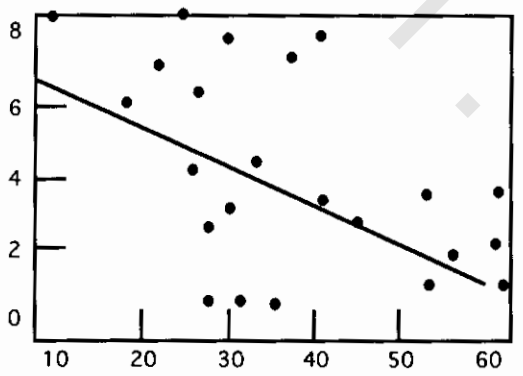

معدل متوسط النمو الإقتصادي (إجمالي الدخل المحلي ٪ العام)

جدول رقم ٧-٢ التحليل التراجعي للنمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب لعدد مختار من الدول، ١٩٧٢-١٩٨٢أ

معادلة التراجع	عدد الملاحظات	معاملات الارتباط نسبة الانفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي	معاملات الارتباط نسبة عائدات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي	الثابت	معامل التحديد R^2 (معدّل)
جميع دول العينة (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومتوسطة الدخل ومنخفضةالدخل)	٢٧	٠ر١٠- (٣ر٤٠-)	-	٧ر٣٨	٠ر٣٢
	٢٧	-	٠ر١١- (٢ر٩٠)	٦ر٧٩	٠ر٢٥
		-			
الدول متوسطة الدخل ودول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	٢٢	٠ر٠٩- (٢ر٩٠-)	-	٦ر٩٩	٠ر٣٠
	٢٢	-	٠ر١١- (٢ر٩٠-)	٦ر٩٩	٠ر٢٩
الدول منخفضة الدخل	٥	٠ر٤٣- ٣ر٨٠-	-	١٦ر٠١	٠ر٧٧
	٣	-	٠ر٣٢- (٠ر٦٠-)	٩ر٩٨	٠ر١٢

Source: International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, 1984, and *Government Financial Statistics Yearbook*, 1984.
a. Economic growth is measured as the average annual percentage change in real gross domestic product over the 1972-1982 period. T-statistics are shown in parentheses.
b. R^2 has been adjusted to allow for small sample size.

وكما هو موضح في الجدول رقم ٧-٢ بالنسبة للعينة التي تشمل جميع البلاد التي جرت عليها الدراسة في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٢، هناك علاقات سلبية ذات دلالة إحصائية بين نفقات الحكومة المركزية أو عائدات الضرائب كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط النمو السنوي. وفي المتوسط، فإن زيادة ١٠ بالمئة في نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي تؤدي إلى إنخفاض متوقع قدره واحد بالمائة في متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي. وبالمثل فإن زيادة ١٠ بالمئة في نسبة عائدات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي تؤدي إلى انخفاض متوقع قدره ١ر١ بالمئة في متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض فإن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية كذلك ولكن معاملات الإرتباط التراجعية هي أعلى بدرجة كبيرة: إذ أن لكل ١٠ بالمئة زيادة في نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، فإن

العلاقة تدل على أن هناك انخفاض متوقع قدره أربعة بالمئة في متوسط معدل النمو السنوي. ويوضح الشكل ٧–١ تراجع معدلات النمو الإقتصادي الذي جرت مواءمته على أنصبة الانفاق الحكومي، وبصورة مستقلة، على أنصبة عائدات الضرائب.

والنتائج التي تم التوصل لها متشابهة بالنسبة للفترة ١٩٨٣ – ١٩٨٧. إذ أظهرت معاملات الارتباط التراجعية، مرة أخرى، بالنسبة لجميع الدول وللدول متوسطة الدخل في العيِّنة علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، وكذلك بين نمو إجمالي الناتج المحلي ونسبة عائدات الضرائب. ويلخص الجدول رقم ٧–٣ النتائج بالنسبة للفترة ١٩٨٣– ١٩٨٧.[١٥]

وهناك بعض التحفظات والملاحظات التنبيهيَّة، مشابهة لتلك الملاحظات التي ذكرت فيما يتعلق بالنتائج التي توصل لها مارسدن، ينبغي الإشارة لها فيما يتعلق بتفسير هذه النتائج.

جدول رقم (٧–٣) التحليل التراجعي للنمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي وعائدات الضرائب لعدد من الدول المختارة ١٩٨٣– ١٩٨٧

معادلة التراجع	عدد الملاحظات	معاملات الارتباط لنسبة الانفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي	معاملات الارتباط نسبة عائدات الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي	الثابت	معامل التحديد R^2 (معدَّل)
جميع دول العينة	٢٦*	٠ر١٠–	–	٠ر٠٧	١٠ر
		(٢ر٠٠–)			
	٢٧	–	١٥ر–	٠ر٠٨	١٩ر
			(٢ر٧٠–)		
الدول متوسطة الدخل ودول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	٢٢	٠ر٠٩–	–	٠ر٠٩	٠ر٠٨
		(١ر٧٠–)			
	٢٢	–	١٦ر–	٠ر٠٨	١٩ر
		–	(٢ر٥٠–)		
الدول منخفضة الدخل	٤*	٣٥ر–	–	١٤ر	٠ر٩٨
		(١١ر١٠–)			
	٥	–	٠٧ر–	٠ر٠٧	٣٠ر–
			(٣٠ر–)		

Source: International Monetary Fund, *Government Financial Statistics Yearbook*, 1991.
*Government expenditures for Zaire are unavailable.

الملاحظة الأولى هي أن البيانات التي استخدمت في هذه التراجعات الخاصة بما بين الدول وعبر الفترات الزمنية لها ما لها من عيوب؛ ومن هنا ينبغي اعتبار النتائج مجرد اشارات وايحاءات لا نتائج حاسمة.

والملاحظة الثانية هي أن كلاً من نتائج دراسة مؤسسة راند ودراسة البنك الدولي مبنية على نماذج في غاية البساطة والسهولة التي لا تسمح بأية اختلافات ما بين الدول من حيث المدى الذي تصل إليه اللوائح الحكومية، أو من حيث التبادل النقدي والمالي الأجنبي؛ أو من حيث السياسات التجارية؛ أو التكنولوجيا المستخدمة؛ أو أرصدة رأس المال؛ أو نوعية القوى العاملة؛ أو الظروف السائدة من حيث الاستقرار والأمن السياسيين. وفي حين تأخذ دراسة مارسدن بعين الإعتبار الاختلافات في مستويات معدل الدخل للفرد الواحد عن طريق المزاوجة بين الدول ذات المستويات المتساوية تقريباً، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً، فإن دراسة مؤسسة راند لا تأخذ مثل ذلك في الإعتبار. (وفي الحقيقة، يمكن إبداء رأي مسبق بالنسبة لجانبي التساؤل عما إذا كانت الدول ذات الدخل الأعلى ستنمو بأسرع أو بأبطأ من الدول ذات الدخل الأدنى، وبالتالي عما إذا كان حذف المتغير الخاص بمعدل دخل الفرد الواحد من النموذج، في عينة مختلطة من الدول ذات الدخل العالي والمتوسط والمتدني سيؤدي إلى التضحية بجزء كبير من القوة التفسيرية لهذا النموذج.)

والملاحظة الثالثة هي أنه ليس من المستغرب، على ضوء ضآلة نموذج راند، أنه لم يجر تفسير سوى جزءٍ معقول فقط من التغير ما بين الدول في معدلات النمو عن طريق التغيير في النصيب النسبي للإنفاق الحكومي في الدول التي تضمنتها الدراسة: ٣٢ بالمائة من التغير في عينة الدول جميعها؛ ٣٠ بالمائة في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والدول متوسطة الدخل؛ و٧٧ بالمائة في الدول ذات الدخل المتدني. وهذه النسب التفسيرية لفترة سنوات ١٩٧٢ – ١٩٨٢ هي أقل من ذلك بكثير لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول متوسطة الدخل لفترة سنوات ١٩٨٣ – ١٩٨٧. وينبغي أن يُعزى جزء من تغير النمو ما بين الدول إلى العوامل الأخرى التي ذكرت آنفاً، بجانب أثر حجم القطاع اللاسوقي كما يعكس ذلك الإنفاق الحكومي.[١٦] (وفي الحقيقة فإن الأمر الأكثر غرابة أن هذا النموذج البسيط يفسر مثل هذه النسبة العالية من التغير أكثر مما يفسر كيف أن هذه النسبة ليست أعلى من ذلك.)

وأخيراً، تجدر ملاحظة أن العلاقات التي جرى وصفها في كل من دراستي راند والبنك الدولي هي مسألة تتعلق بالاستمرار في الدراسة والإستمرار في الجدل. وعلى سبيل المثال، فقد رأت الدراسة التي أعدها مانكور أولسن عن النمو العالمي على المدى الطويل أنه لا توجد علاقة موثوقة بين حجم الحكومة والنمو الإقتصادي، على الرغم من أن الباحث يعترف بعلاقة معكوسة صغيرة منذ السبعينات[١٧]. أما المقارنة التي أجراها فريدريك برايور (Frederic Pryor) لمعدلات النمو في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ودول مجلس المساعدة الإقتصادية المتبادلة لدول أوروبا الشرقية فلم تجد أي اختلاف بين معدلات النمو الحقيقي في كل منها في الفترة ١٩٥٠ – ١٩٨٠، بعد أخذ العوامل التفسيرية الأخرى بعين الإعتبار بجانب الاختلاف المضطرد في دور الحكومات [١٨].

وعلى النقيض من النتائج التي توصل لها برايور، فقد أظهرت الدراسة التي أجراها دانيال لانداو (Daniel Landau) للعلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ومعدل النمو الإقتصادي للفرد الواحد للفترة ١٩٦١ – ١٩٧٦، أظهرت هذه الدراسة نتائج مماثلة لتلك التي توصلت لها راند والبنك الدولي [١٩].

ومع ذلك، وكمقياس عام للكفاءة الدينامية في أداء الأنظمة الإقتصادية، فإن النتائج التي توصلت لها دراستا راند ومارسدن تتسم بالإضطراد وتعزيز كل منها للأخرى وبالدلالة الإحصائية. وعلى الرغم من الحقيقة القائلة إن الكثير من التأثيرات والعوامل الأخرى تلعب كل منها الدور الخاص بها – فالبعض منها يعمل في ظل رقابة كل دولة على حدة وفي ظل السياسات التي تتبناها تلك الدول، في حين يعمل البعض الآخر منها، مثل أسعار النفط والشروط الدولية للتجارة بعيداً إلى حدٍ كبير عن تلك الرقابة – بصورة عامة، وفي المتوسط فإن قطاعاً لاسوقياً أكبر حجماً ومتزايداً نمواً ينزع إلى الإرتباط بمعدل أدنى للنمو الإقتصادي. وكما أشرنا فيما سبق، فإن النمو الإقتصادي لا يشكل الإعتبار الوحيد الهام الذي ينبغي أخذه بعين الإعتبار عند تقويم الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية. وعلى أية حال، فإنه يظل بُعداً هاماً من أبعاد الخيار الرئيسي المتعلق بالمدى المرغوب فيه لكل من الحكومات والأسواق.

Notes

1. See Borcherding, Pommerehne, and Schneider (1982).

2. Memorandum from James C. Hankla, Chief Administrative Officer, Los Angeles County, to County Board of Supervisors, *Report on Board Awarded Contracts*, August 2, 1985.

3. See Stevens (1984). I am indebted to E. S. Savas for this reference, as well as the succeeding one.

4. Office of Management and Budget (1984).

5. This case provides support for our previous consideration of the cost-inflating effects of exclusivity in nonmarket supply. See Ross (1988).

6. See Marsden (1983).

7. See OECD (1992). The fraction shown for Germany in 1989 probably rose after unification of East and West Germany in 1990.

8. International Monetary Fund (1991).

9. For a similar view, see Schmidt in Forte and Peacock (1985).

10. See Marsden (1983, table 2, p. 3). Marsden's ten pairs of countries, in ascending order of per capita income, are Malawi (low tax), Zaire (high tax); Cameroon (low tax), Liberia (high tax); Thailand, Zambia; Paraguay, Peru; Mauritius, Jamaica; South Korea, Chile; Brazil, Uruguay; Singapore, New Zealand; Spain, the United Kingdom; and Japan, Sweden.

11. Ibid., 10.

12. Ibid., 4–5ff. Marsden evaluated the equity of income distribution in terms of the share of total income received by the poorest 40 percent of households.

13. This work has been done by the author and Randy Ross, a former graduate fellow in The RAND Graduate School.

obeikandl.com

14. Both the RAND and Marsden samples omitted countries heavily dependent on oil exports, with the single exception of the United Kingdom.

15. For the low-income countries, table 7.3 indicates a significantly negative relation between the government spending ratio and average GNP growth but none between the tax ratio and GNP growth. This surprising result is due to the relatively low correlation (0.71) between tax revenues ratios and government spending ratios for the low-income countries in the 1983–1987 period.

16. The relatively modest R^2s are not surprising for another reason as well. In general, lower-income LDCs—some of which are included in the sample—typically have low ratios of government spending to GDP because of the relatively high share of their output characteristically provided by the rural agricultural sector, which is often remote from government. Interestingly, this structural difference tends to lower the R^2s that result from the pooled sample compared with the low-income sample alone.

17. Pryor (1985). Actually, Pryor's systemic dummy variable shows a *negative* effect of the CMEA, centrally planned systems, which is consistent with the results obtained by RAND and Marsden. However, the corresponding coefficient in the systemic dummy variable is only significant at a 15 percent level. See his table 2 (1985, 213). Pryor's model specification, which includes per capita GDP as an independent variable, may also obscure some of the effect of the systemic dummy.

18. Olson (1982).

19. Landau (1983).